



الرقم: .....

التاريخ: .....

الموافق: .....

بيان حكومة الجمهورية اليمنية بتحديد النواحي الحادة لتفجيرات الألغام الأرضية المضادة للأفراد

كانت الجمهورية اليمنية إحدى الدول التي عانت ولا تزال تعاني من مخاطر الألغام الأرضية على مدى أكثر من 50 عاماً وفي مراحل تاريخية متعددة تسببت في قتل وجرح ما يزيد عن 5200 شخص معظمهم من الأطفال والنساء. وإيماناً منها بضرورة حظر الألغام المضادة للأفراد كانت الجمهورية اليمنية أول دولة في شبه الجزيرة العربية توقع على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. ومن أجل تنفيذ التزاماتنا تجاه الاتفاقية تم إنشاء اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام وجهازها التنفيذي " البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام " في عام 1998 م وبدأ بتنفيذ نشاطات نزع الألغام استناداً على خطة إستراتيجية مبنية على نتائج المسح الأولي لتأثيرات الألغام الأرضية المنفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( UNDP ) في عام 2000 م والذي أظهر عدد 592 قرية ومجتمعاً محلياً متأثراً بالألغام الأرضية ومخلفات الحروب من القذائف التي لم تنفجر وكذلك عدد 1088 منطقة ملوثة بالألغام ومخلفات الحروب بمساحة إجمالية بلغت 923 كيلو متراً مربعاً وحتى سبتمبر 2010 م كانت اليمن قد طهرت مساحة 838 كيلو متراً مربعاً بنسبة 84.9 % من المساحة الملوثة بالألغام ومخلفات الحروب وقد تم تدمير 119376 من الألغام الأرضية المضادة للأفراد المكتشفة والمخزونة وعدد 775 من الألغام المضادة للدبابات المكتشفة وكذلك عدد 199075 من مخلفات الحروب التي لم تنفجر وذلك من أجل إكمال التزاماتها تجاه الاتفاقية حسب الفترة المحددة في التمديد الذي حصلت عليه اليمن حتى مارس 2015 م.

إلا أن اليمن واجهت تحديات جديدة ناتجة عن الصراعات الداخلية وحروب مواجهة الإرهاب المستمرة حتى الآن وكذا تداعيات الربيع العربي التي أدت إلى ظهور مناطق ومساحات جديدة ملوثة بالألغام ومخلفات الحروب في شمال اليمن خلال فترة حروب أهلية من 2006 حتى 2009 وكذا ظهور مساحات ملوثة جديدة في جنوب اليمن نتيجة الحروب ضد الجماعات الإرهابية خلال عام 2011 م والتي تقدر تلك المساحات الجديدة بنحو 496 كيلو متراً مربعاً كما واجهت اليمن تحديات أخرى في الجانب المالي مثل نقص في الدعم وتناقص في عدد الدول الداعمة كما واجهت تحديات أمنية أعاققت الحركة وأعمال التطهير في بعض المناطق المتأثرة بالألغام الأرضية ومخلفات الحروب وهذه التحديات الجديدة قد أجبرت اليمن على إعداد طلب وخطة تمديد جديدة للفترة من أبريل 2015 م إلى فبراير 2020 م قدمت لرئاسة المؤتمر الثالث عشر والتي ستجدون ملخصاً لخطة الحكومة في طلب التمديد موزعة ضمن وثائق المؤتمر.

وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر فإن الحكومة اليمنية تعلن تجديد التزامها بإكمال ما تبقى من التزامات تجاه اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد خلال الفترة المحددة في خطة الحكومة للفترة من أبريل 2015 م إلى فبراير 2020 م وذلك بإكمال مسح وتطهير المساحات الملوثة بالألغام الأرضية ومخلفات الحروب وذلك بالتسريع في تقديم أعمال التطهير من خلال خطة الحكومة بتكثيف الجهود في زيادة القدرات التشغيلية لبرنامج نزع الألغام واستمرارية الدعم المادي والبشري للبرنامج وكذلك بتطوير خبرات النازعين بالعمل وفقاً للمعايير الدولية الحديثة والاستفادة من خبرات برامج نزع الألغام وكذلك بذل الجهود في استخدام التقنيات والمعدات الحديثة في أعمال التطهير.

أما بشأن مساعدة ضحايا الألغام الأرضية، فإن الحكومة اليمنية تولي هذه القضية أولوية من أجل إعادة تأهيلهم صحياً ومهنياً ومحاولة دمجهم في مجتمعاتهم اجتماعياً واقتصادياً.

كما أن الحكومة اليمنية ملتزمة بحظر استخدام ونقل وإنتاج الألغام ، وتدميرها وفقاً لقانون حظر الألغام الوطني رقم ( 25 ) لسنة 2005م ولبنود اتفاقية أوتاوا.. وتجدد التزامها بما ورد في بيانها الصادر في هذا الشأن بتاريخ 19/ نوفمبر/ 2013م ..

وفي هذا الصدد فإنه يسرنا أن نشكرنا أولاً وقبل الأخرى الدولية ودعمها لجهود التخلص من وباء الألغام في الأراضي اليمنية .. ونقدم شكرنا وتقديرنا للدول والمنظمات الشقيقة والصديقة التي ساهمت في الماضي والحاضر وستساهم في المستقبل إن شاء الله في دعم ومساندة عمل وأنشطة البرنامج الوطني للتعامل مع الألغام بما يؤدي إلى تنفيذ خطته الرامية لتخليص المجتمع اليمني من الألغام الأرضية.



قاسم أحمد الأعجم

رئيس اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام